



دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجه للحكومة حول موضوع
ظاهرة إصابة الماشية بمرض الحمى القلاعية

عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص
وزير الزراعة، بالسؤال الآتي حول موضوع تعرّض الماشية لمرض الحمى القلاعية، والأضرار التي لحقت
بمربي الماشية جراء ذلك.

أملين من دولتكم إجراء المقتضى القانوني، لكي تعتمد الحكومة للإجابة على سؤالنا في المهلة الزمنية
المحددة بمقتضى المادة 124 من النظام الداخلي.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

بيروت في 2025/12/16

النائب

ياسين ياسين

Najat Aoun

Saliba Aoun Najat

حليمة القنوقري

فارس جبريل



دولة رئيس مجلس الوزراء
الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجه للحكومة حول موضوع
ظاهرة إصابة الماشية بمرض الحمى القلاعية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،
عملاً بأحكام المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه للحكومة بشخص رئيسها وبشخص
وزير الزراعة، بالسؤال الآتي حول موضوع تعرّض الماشية لمرض الحمى القلاعية، والأضرار التي لحقت
بمربي الماشية جراء ذلك.

أولاً: في المعطيات

- 1- إنتشر مؤخراً مرض الحمى القلاعية، وأصاب أعداداً كبيرة من الأبقار والأغنام، وتسبب بنفوق
كميات منها. حيث تبين أن المرض المشكو منه انطلق من أذربيجان ومن ثم ضرب الدول
المجاورة وصولاً إلى مصر والعراق وسوريا وغيرهم قبل أن يصل إلى لبنان.
- 2- على الرغم من معرفتنا بانتشار المرض، آثرنا الإمتناع عن إثارة الموضوع في الإعلام والإكتفاء
بالمتابعة الميدانية، وبالتواصل مع وزارة الزراعة سعياً لإيجاد حلّ للمشكلة. وذلك حرصاً على
المصلحة العامة وتجنباً لإثارة البلبلة بين الناس.
- 3- بيّنت الدراسات العلمية الموثقة بأن المرض المذكور لا ينتقل إطلاقاً إلى المنتجات الحيوانية من
حليب وألبان وأجبان، إنما ينحصر تأثيره بالنقص الكبير في كميات الحليب واللحوم المنتجة. كما

YY

HK

FIH

P2



4- أن معظم الأغنام والأبقار النافقة، بسبب المرض، هي تلك الحديثة الولادة وبالتالي لا تملك المناعة الكافية.

5- تسببت الشائعات المتداولة بلجوء مربّي الماشية إلى إنكار وقوع الإصابات في قطعانهم، خشية أن ينعكس ذلك كساداً في إنتاجهم من الحليب واللحوم. وذلك على الرغم من تأكيد الوزارة أن المرض المذكور يقتصر ضرره على الحيوان المصاب من دون أن يطل الحليب واللحوم.

6- تؤكد المعطيات قيام فرق وزارة الزراعة - مديرية الثروة الحيوانية بالكشف البيطري اللازم على الماشية المصابة، حيث تمّ تحديد أنواع اللقاحات المطلوبة والأدوية اللازمة. كما طلبت الوزارة حاجاتها من هذه اللقاحات والأدوية من منظمة الأغذية والزراعة "FAO". والتي بدورها تأخرت عن تسليم لبنان حاجته نظراً لاعتبار لبنان، بحسب منظمة الصحة العالمية، من البلدان الأقل تأثراً.

7- وردت معلومات تفيد بأن الوزارة قد تأخرت في التواصل مع منظمة الأغذية والزراعة "FAO" لحجز حصتها من الأدوية واللقاحات لمواجهة مرض الحمى القلاعية، على الرغم من معرفتها ببدء إنتشار الوباء في الدول المجاورة.

ثانياً: في السؤال

وحيث أن من واجب الدولة ووزارة الزراعة التّدخل لحماية القطاعات الإنتاجية ومنها قطاع تربية الماشية، وذلك عبر مساعدة مربّي المواشي على النهوض والتعافي بعد الأضرار التي لحقت بهم جراء المرض الذي أصاب قطعانهم. وعبر تأمين اللقاحات والأدوية المطلوبة، بسبب ارتفاع كلفتها وعدم قدرة صغار مربّي الماشية على تحملها،

وحيث أنه جرت العادة بأن تقوم الهيئة العليا للإغاثة، بتكليف من مجلس الوزراء، بأعمال الكشف عن الأضرار وتحديد حجم الخسائر تمهيداً للتعويض على المتضررين،

وحيث أن معاناة المزارعين ومربّي المواشي كبيرة ومزمنة بسبب الضائقة الاقتصادية والإهمال من الدولة، على الرغم من أن العاملين في القطاع يمثلون فئة كبيرة من المزارعين، وهو يؤمنون جزءاً كبيراً من

YX

FIL

HK

NAS

24



حاجات السوق اللبناني من منتجات الحليب والألبان والأجبان. الأمر الذي يوجب على الدولة التدخل لحماية هذا القطاع وضمان ديمومته،
لذلك نتوجه إلى الحكومة مجتمعة وإلى وزير الزراعة بالأسئلة التالية:

أولاً: لماذا تأخرت وزارة الزراعة في طلب الكميات التي تحتاجها من اللقاحات والأدوية اللازمة لمواجهة المرض من منظمة الأغذية والزراعة "FAO"؟ الأمر الذي نتج عنه وضع المنظمة لبنان ضمن لائحة الدول الأقل تأثراً بالمرض. وقد انعكس ذلك تأخيراً في وصول الأدوية واللقاحات المطلوبة.

ثانياً: هل لدى وزارة الزراعة النية لتسليم المزارعين اللقاحات والأدوية المطلوبة مجاناً؟

ثالثاً: ما هي الخطوات التي قامت بها وزارة الزراعة لإحصاء كميات الماشية المصابة، وعدد ما نفق منها؟ تمهيداً لتحديد قيمة الخسائر اللاحقة بأصحابها.

رابعاً: هل لدى الحكومة النية في التعويض على أصحاب المواشي الذين خسروا جنى عمرهم؟ وهل تم تكليف الهيئة العليا للإغاثة بالكشف عن الأضرار وتحديد قيمة التعويضات ودفعها للمتضررين من أجل إنقاذ القطاع والعاملين فيه وضمان قدرتهم على الاستمرار.

أملين الإجابة على هذا السؤال ضمن المهلة القانونية.

بيروت في 2025/12/16

النائب

ياسين ياسين

ياسين

Najat Aoun
Saliba Aoun Najat

حياة القفقور
حياة

بولا يعقوب

زاس هيا
زاس